تباطؤ نشاط الأعمال في القطاعات غير النفطية بمصر للشهر السادس على التوالي

الخبـــــــــر

(رويترز):

أظهر مسح نشرت نتائجه انكماش نشاط الأعمال في مصر للشهر السادس على التوالي في مارس حيث تسبب تراجع الطلبيات الجديدة والإنتاج في أكبر انكماش يسجله المسح في أكثر من عامين ونصف العام.

وهبط مؤشر الإمارات دبي الوطني لمديري المشتريات الخاص بالقطاع غير النفطي إلى 44.5 نقطة في مارس من 48.1 نقطة في فبراير ليظل دون مستوى 50 نقطة الفاصل بين النمو والانكماش.

وخفض البنك المركزي المصري قيمة الجنيه إلى 8.85 جنيه للدولار من 7.73 جنيه في 14 مارس وأعلن أنه سيتبنى سعر صرف أكثر مرونة. ورفع المركزي لاحقا سعر الجنيه قليلا إلى 8.78 جنيه للدولار. ويقول خبراء إن قيمة الجنيه ما زالت مبالغا فيها.

وقال جان بول بيجات الخبير الاقتصادي لدى بنك الإمارات دبي الوطني "تدهور أوضاع الأعمال ليس أمرا مفاجئا كليا إذ أجري المسح في وقت يتسم بزيادة الضبابية تزامنا مع تخفيض قيمة الجنيه المصري".

وأضاف: "فيما يتعلق بنظرتنا المستقبلية نعتقد أن التحول إلى سعر صرف أكثر تنافسية حد الآن من مصدر أساسي للمخاطرة ومن ثم قد يهيئ الساحة لتعاف اقتصادي أوسع نطاقا في النصف الثاني من 2016".

وانخفض مؤشر الطلبيات الجديدة إلى 42.3 نقطة في مارس آذار من 48.2 جنيه في فبراير في سادس هبوط على التوالي والأسرع في عامين ونصف العام.

كما هبط مؤشر الإنتاج للشهر السادس على التوالي إلى 40.7 نقطة في مارس من 47.4 نقطة في فبراير.

وارتفعت نفقات الشراء إلى 78.8 نقطة في مارس من 61.5 نقطة قبل شهر.

وقالت مؤسسة "ماركت" التي جمعت البيانات في تقرير: "بحسب أعضاء اللجنة (التي أعدت التقرير) أدى تخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار إلى ارتفاع كبير في تكلفة المشتريات خلال مارس".

وقال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر في وقت سابق هذا الشهر إن معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن انخفض في فبراير إلى 9.1 بالمئة من 10.1 بالمئة قبل شهر.

وأظهر المسح زيادة وتيرة تسريح العمالة حيث انكمش المؤشر الفرعي للتوظيف إلى 45 نقطة في مارس آذار من 47.7 قبل شهر.

وتعهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بخفض معدلات البطالة إلى عشرة بالمئة خلال السنوات الخمس المقبلة. وبلغ معدل البطالة 12.8 بالمئة في ديسمبر بحسب بيانات الحكومة، لكن محللين يعتقدون أن الرقم ربما يكون أكبر من ذلك بكثير.

ونما الاقتصاد نحو 4.2 بالمئة في 2014-2015 ومن المتوقع أن ينمو بنحو 4.4 بالمئة في 2015-2016.

الرأي

* الأساس في الأزمة الحالية سواء على المستوى النقدي أو الاقتصادي هو عدم قدرة الاقتصاد على تنمية موارده بالعملات الأجنبية مع تراجع موارد الدولة من السياحة وعدم نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كافية وتراجع إيرادات الصادرات وكذلك ضعف الطاقات المتاحة لإنتاج سلع أساسية أهمها الغذاء مما يضطر الدولة لاستيرادها، وأيضا اعتماد الكثير من الصناعات على المدخلات المستوردة وضعف المكون المحلي بنسب متفاوتة تصل في بعض الأحيان إلى مجرد التعبئة.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

* ويستلزم علاج هذه المشكلات إقامة تنمية صناعية مستدامة في ظل هيكلة اقتصادية لإقامة صناعات للإحلال محل الواردات من ناحية وتنمية التصدير من ناحية أخرى، وتظهر بوادر هذه الاستراتيجية حاليا في استراتيجية تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة تجمعات زراعية تصنيعية متكاملة ضمن مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان، فالقرارات التي اتخذها البنك المركزي تعد بداية حقيقية للإصلاح الاقتصادي لكن يجب أن يتلازم معها إصلاحات مكملة على صعيد بقية المجالات الاقتصادية لإزالة عوائق التصدير والاستثمار من خلال إصلاح اقتصادي حقيقي.

* في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري، فإنه أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كُلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة خاصة وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية لمصر فضلا عن أن إزالة القيود المفروضة على الإيداع الأجنبي بالعملة الأجنبية للأفراد ولمستوردي السلع الأساسية ستدعم إحياء النشاط الاقتصادي والاستثماري.

* إن النمو المحدود لمعدلات اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر لا يعود فقط إلى العوامل الجيوسياسية بالمنطقة أو للأزمة المالية العالمية التي تلوح في الأفق فحسب بل إن الأمر يتجاوز ذلك إلى عوامل داخلية تتعلق بإدارة مناخ الاستثمار ومعالجة معوقاته والقضاء على التشابكات الإدارية وطول فترة حسم الإجراءات الخاصة بالتراخيص والموافقات رغم الجهود الإصلاحية التي تتم على هذا المستوى لاحقا.

* تحتاج المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته إلى عملية مراجعة شاملة بدءا من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس وضغط إجراءاته، مرورا بتعديل في تشريعات تأسيس الشركات وإجراءاتها وضوابط حوكمتها وخطوات إنجاز التعاقدات معها وآلية تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق، وصولا إلى تصحيح المنظومة الضريبية وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق وقوانين الإفلاس ووضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية. ويظل أبرز تعديل تشريعي مطلوب مراجعته هو قانون الاستثمار الحالي بحيث يعكس رؤية الدولة المستقبلية للاستثمار ويتلافى العيوب التي ظهرت في التطبيق بعد التعديلات التي جرت عليه في مارس 2015 ولم تنتج الآثار المتوقعة منها حتى الآن، خاصة في ظل عدم إطلاق خريطة واضحة للاستثمار في مصر.

* منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى معالجة جذرية تضمن تنمية الاستثمارات في هذا القطاع ورفع درجة فاعليته من خلال إنشاء كيان مؤسسي متكامل وفقا لأفضل الممارسات الدولية ويمثل أول نموذج في الشرق الأوسط لتنبي ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكن من تعظيم دورها في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات وهي الخطوات التي أعلنت الحكومة عن السعي لوضعها في قانون لتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن حزمة تعديلات تتضمن منظومة التراخيص وتخصيص الأراضي والمحفزات لتلك المشروعات مع إنشاء منظومة متكاملة للبنية التكنولوجية لتأسيس وإدارة تلك المشروعات والجاري إعدادها حاليا بعد مبادرة السيد رئيس الجمهورية لتمويل هذا القطاع بنحو 200 مليار جنيه علي مدار 4 أعوام.

تنبيه هام:
أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.